حقق نمواً سنوياً ملحوظاً بلغت نسبته 7.8 في المئة

«بيتك»: التسهيلات الائتمانية بالكويت ارتفعت إلى 28.8 مليار دينار بنهاية أكتوبر الماضي

■ حجم الودائع الحكومية تراجع بنسبة «0.2 في المئة» بمبلغ 9.7 ملايين دينار حيث سجلت 4.99 مليارات دينار

■ الإقراض الشخصي استحوذ على 38.3 في المئة من حجم النشاط تلاه القطاع العقاري بنسبة بلغت 26.2 في المئة

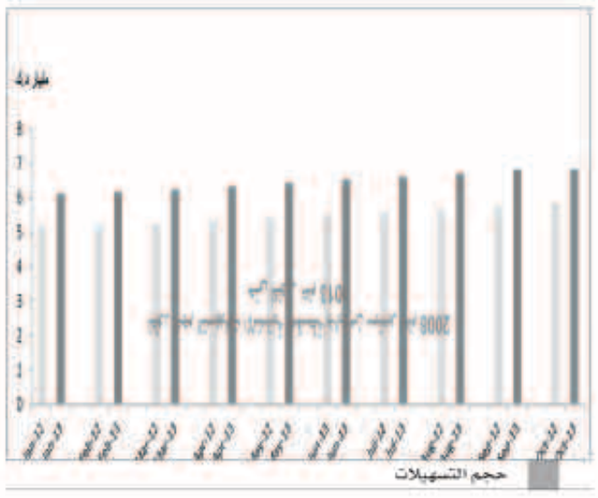

حجم التسهيلات

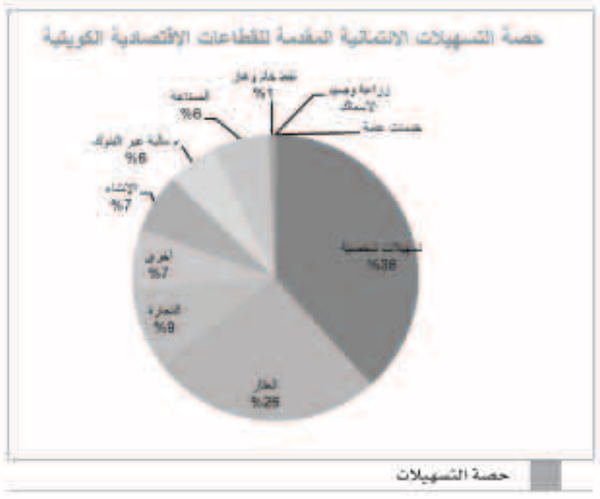

حصة التسهيلات

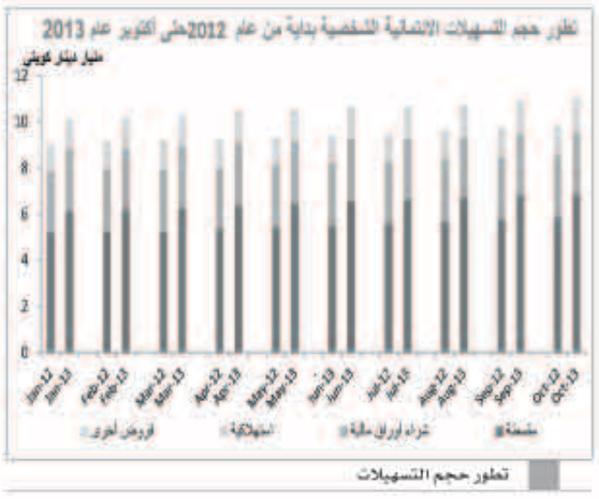

تطور حجم التسهيلات

■ التسهيلات الشخصية المقسطة ارتفعت بنسبة « 0.2 في المئة » وسجلت نحو 6.84 مليارات دينار

■ حجم الائتمان الممنوح للقطاع العقاري ارتفع بنسبة 23 في المئة وبنحو 164 مليون دينار مسجلاً 7.5 مليارات دينار

قال تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث ان نشاط التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الكويت حقق تحسناً طفيفاً خلال شهر أكتوبر من عام 2013 بنسبة بلغت 1.4 في المئة حيث سجل النشاط الائتماني نحو 28.8 مليار دينار خلال أكتوبر 2013 مرتفعا بحوالي 390.7 مليون دينار مقارنة بقيمة النشاط الائتماني بالكويت في سبتمبر الذي بلغ نحو 28.4 مليار دينار خلال سبتمبر 2013 مرتفعاً بحوالي 263 مليون دينار مسجلا ارتفاعا طفيفا نسبته « 0.9 في المئة ».

وأوضح التقرير بأن النشاط الائتماني حقق نمواً سنويا ملحوظا بلغت نسبته 7.8 في المئة وبقيمة قدرها حوالي 2 مليار دينار عن قيمته البالغة نحو 26.7 مليار دينار في أكتوبر 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا ملموسا نسبته 5 في المئة بمقدار 1.2 مليار دينار إذ بلغت قيمته حوالي 25.5 مليار دينار في أكتوبر 2011.

واستحوذ النشاط الائتماني على نحو 81 في المئة من إجمالي الودائع الحكومية والخاصة التي سجلت نحو 35.6 مليار حيث ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 1.3 في المئة بحوالي 458 مليون دينار على أساس شهري خلال شهر أكتوبر 2013، بينما شكل حجم الائتمان نحو 80.8 في المئة من حجم الودائع التي بلغت 35 مليار دينار خلال سبتمبر 2013.

كما بين التقرير بأن حجم الودائع الحكومية لأجل قد تراجع بنسبة طفيفة بأقل من نصف في المئة «0.2 في المئة» بحوالي 9.7 ملايين دينار حيث سجلت نحو 4.99 مليارات دينار خلال أكتوبر 2013، بينما ارتفعت الودائع الخاصة بالعملات المحلية بنسبة طفيفة بأقل من 1 في المئة مسجلة نحو 27.6 مليار دينار خلال أكتوبر 2013، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة ملحوظة بلغت 7.5 في المئة مسجلة حوالي 2.98 مليار دينار خلال أكتوبر 2013.

وأشار الى أنه قد توزع النشاط الائتماني على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية حيث استحوذ الإقراض الشخصي على نحو 38.3 في المئة من حجم النشاط الائتماني في شهر أكتوبر، تلاه القطاع العقاري الذي استحوذ على نسبة بلغت 26.2 في المئة من حجم النشاط الائتماني، ثم قطاع التجارة الذي حصل على نحو 9.4 في المئة من حجم الائتمان ثم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6.6 في المئة من حجم الائتمان، بينما جاء قطاع الإنشاءات ليستحوذ على نحو 6.7 في المئة من حجم الائتمان الممنوح للنشاطات الاقتصادية خلال أكتوبر، واستحوذ قطاع المؤسسات المالية غير البنوك على نحو 5.7 في المئة من حجم الائتمان، وحصل قطاع الصناعة على ما نسبة 6.3 في المئة من حجم النشاط الائتماني، فيما حصل قطاع النفط الخام والغاز على أقل من واحد في المائة «0.8 في المئة » من حجم الائتمان، واستحوذ قطاع الزراعة على أقل من نصف في المائة من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال شهر أكتوبر 2013، بينما لم يشهد قطاع صيد الأسماك وقطاع الخدمات العامة أي نشاط خلال سبتمبر 2013.

وبتحليل التسهيلات الائتمانية خلال أكتوبر من عام 2013 نلاحظ تراجع نموها حيث ارتفع حجم الائتمان المقدم للتسهيلات الشخصية بنسبة طفيفة بأقل من واحد في المائة «0.8 في المئة » بقيمة ارتفاع قدرها نحو 90 مليون دينار حيث سجلت قيمته حوالي 11 مليار دينار «38.3 في المئة من حجم الائتمان» خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة طفيفة بلغت 1.7 في المئة بقيمة ارتفاع قدرها نحو 183 مليون دينار حيث سجلت قيمته حوالي 10.95 مليارات دينار «38.5 في المئة من حجم الائتمان» خلال سبتمبر 2013.

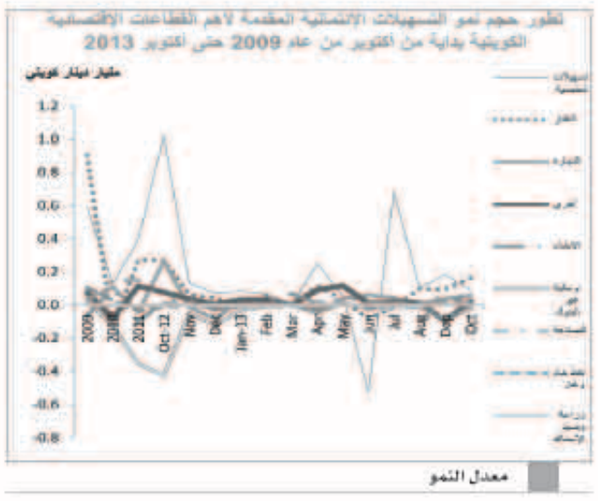

معدل النمو

تطور حجم النمو

حيث تغطي التسهيلات الائتمانية الشخصية أربعة أنواع من حاجات الأفراد وهي تسهيلات شخصية مقسطة تبلغ نحو 62 في المئة من حجم التسهيلات الائتمانية الشخصية، ثم تاتي حاجات الأفراد لشراء أوراق مالية بحصة تقدر بحوالي 24.4 في المئة من حجم الائتمان الشخصي، بينما يستحوذ الاستهلاك الشخصي على حوالي 10.4 في المئة من حجم الائتمان الشخصي، وتحصل القروض الشخصية الأخرى على حوالي 3.2 في المئة من حجم التسهيلات الائتمانية الشخصية.

وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية المقسطة بنسبة محدودة بأقل من نصف في المئة «0.2 في المئة» بارتفاع بلغ نحو 15 مليون دينار حيث سجلت نحو 6.84 مليارات دينار « نحو 62 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة طفيفة قدرها 1.8 في المئة بارتفاع بلغ نحو 120 مليون دينار حيث سجلت نحو 6.83 مليار دينار « نحو 62.4 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» خلال شهر سبتمبر 2013.

بينما زاد اتجاه الأفراد للاقتراض لتمويل شراء أوراق مالية بشكل محدود حيث ارتفع بنسبة قدرها 1.6 في المئة بمقدار زيادة حوالي 43 مليون دينار حيث سجل نحو 2.69 مليار دينار « 24.4 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة 1.6 في المئة بنحو 41 مليون دينار حيث كان قد سجل حوالي 2.65 مليار دينار «24.2 في المئة من حجم الائتمان الشخصي» خلال سبتمبر 2013.

أما القروض الاستهلاكية الموجهة للحاجات الشخصية للأفراد فقد ارتفعت بنسبة ملموسة بلغت 1.6 في المئة مرتفعة بحوالي 17.6 مليون دينار حيث سجلت نحو 1.14 مليار دينار خلال سبتمبر 2013 مقارنة بارتفاع بنسبة طفيفة بلغت 1.4 في المئة مرتفعة بحوالي 15 مليون دينار حيث سجلت نحو 1.12 مليار دينار خلال سبتمبر 2013

بينما تحسنت القروض الشخصية الأخرى بنسبة بلغت 4 في المئة بارتفاع ملحوظ حقق حوالي 14 مليون دينار حيث سجلت نحو 357 مليون دينار « 3 في المئة من حجم التسهيلات الشخصية» خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع نسبته 2 في المئة بارتفاع حقق حوالي 7 مليون دينار حيث سجلت نحو 343 مليون دينار « 3 في المئة من حجم التسهيلات الشخصية» خلال سبتمبر 2013.

وارتفع حجم الائتمان الممنوح للقطاع العقاري بنسبة 23 في المئة وبنحو 164 مليون دينار حيث سجل نحو 7.5 مليار دينار في أكتوبر 2013 « 26.2 في المئة من حجم الائتمان الممنوح»، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.3 في المئة وبنحو 95 مليون دينار حيث سجل نحو 7.4 مليار دينار في سبتمبر 2013 « 26 في المئة من حجم الائتمان الممنوح».

في حين ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بنسبة طفيفة بلغت 25 في المئة بحوالي 57 مليون دينار حيث سجل نحو 2.7 مليار دينار « 9.4 في المئة من حجم الائتمان الممنوح» خلال شهر أكتوبر 2013 بينما حقق ارتفاع بلغت نسبته 1.5 في المئة بحوالي 38 مليون دينار حيث سجل نحو 2.66 مليار دينار « 9.3 في المئة من حجم الائتمان الممنوح» خلال شهر سبتمبر 2013.

بينما تراجع حجم الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى بنسبة 1.2 في المئة بتراجع بلغ نحو 21.6 مليون دينار حيث سجل حوالي 1.89 مليار دينار « 6.6 في المئة من حجم الائتمان الممنوح» خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بانخفاض ملحوظ بنسبة 5 في المئة بلغ قيمته نحو 97.4 مليون دينار حيث سجل حوالي 1.87 مليار دينار « 6.6 في المئة من حجم الائتمان الممنوح» خلال شهر سبتمبر 2013.

وتراجع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات للمرة الاولى خلال عام 2013 بنسبة طفيفة باقل من نصف في المائة « 0.1 في المئة » بنحو 1.4 مليون دينار في اكتوبر 2013 ليصل إلى حوالي 1.923 مليار دينار « 6.7 في المئة من حجم الائتمان الممنوح» مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة وبنحو 42.6 مليون دينار في سبتمبر 2013 ليصل إلى حوالي 1.924 مليار دينار « 6.8 في المئة من حجم الائتمان الممنوح».

وشهد حجم الائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك تراجعا بنسبة طفيفة قدرها 1.3 في المئة محققا انخفاضا بنحو 21 مليون دينار حيث سجل حوالي 1.63 مليار دينار في سبتمبر 2013 «5.7 في المئة من حجم الائتمان الممنوح» مقارنة بتراجع قاربت بنسبته 5 في المئة محققا انخفاض بنحو 76.4 مليون دينار حيث سجل حوالي 1.67 مليار دينار في سبتمبر 2013 « 5.9 في المئة من حجم الائتمان الممنوح».

وقد ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة حيث شهد ارتفاعا طفيفاً بنسبه تقل عن نصف في المائة «0.2 في المئة » مقداره حوالي 6 مليون دينار حيث سجل حوالي 1.81 مليار دينار « 6.3 في المئة من حجم الائتمان» خلال اكتوبر 2013 مقابل ارتفاعا ملموسا بنسبه 3.5 في المئة ومقداره حوالي 61 مليون دينار حيث سجل حوالي 1.80 مليار دينار « 6.4 في المئة من حجم الائتمان» خلال سبتمبر 2013.

بينما ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز بنسبة قاربت على النصف بنحو 48 في المئة محققا ارتفاع ملموسا بلغ نحو 71 مليون دينار حيث سجل حوالي 217 مليون دينار «حوالي نصف في المائة «0.8 في المئة » من حجم الائتمان الممنوح» خلال أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاع جاء في سبتمبر 2013 بنسبة 13 في المئة محققا ارتفاع ملحوظ بلغ نحو 17 مليون دينار حيث سجل حوالي 146 مليون دينار «حوالي نصف في المائة «0.5 في المئة » من حجم الائتمان الممنوح» خلال سبتمبر 2013.

وارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد مسجلا ارتفاع نسبته 37.5 في المئة بمقدار ارتفاع حوالي 4.2 مليون دينار حيث بلغ حجمه نحو 15.4 مليون دينار « 0.053 في المئة من حجم الائتمان الممنوح « خلال شهر أكتوبر 2013 مقارنة بارتفاعه في سبتمبر مسجلا نسبة ارتفاع 11 في المئة مرتفعا بحوالي واحد مليون دينار حيث بلغ حجمه نحو 11 مليون دينار « 0.039 في المئة من حجم الائتمان الممنوح « خلال شهر سبتمبر 2013.

في حين لم يسجل قطاع الخدمات العامة أي نشاط خلال أكتوبر 2013 مقارنة بقيمته التي كانت بآخر نشاطه للشهر الخامس على التوالي خلال الذي كان في اغسطس 2013 مسجلا نحو 300 الف دينار حيث جاء أول نشاط لهذا القطاع خلال العام الحالي في مايو 2013 بينما لم تسجل بيانات بنك الكويت المركزي حصول قطاع الخدمات العامة على أي تمويل يذكر منذ مايو 2012.

«الأرجان العالمية» تطلق مشروعاً عقارياً في عُمان بكلفة 147 مليون دينار

المشعان يشرح لوفد غرفة وتجارة عمان تفاصيل المشروع من خلال المجسم

اعلنت شركة الارجان العالمية امس اطلاقها لمشروع عقاري جديد في سلطنة عمان الشقيقة وهو عبارة عن مدينة سياحية متكاملة بتكلفة اجمالية تبلغ حوالي 147 مليون دينار كويتي «ما يعادل 520 مليون دولار امريكي تقريبا».

وقال رئيس مجلس ادارة الشركة خالد المشعان في تصريح صحافي ان المشروع يقع على مساحة ارض تبلغ 500 الف متر مربع في منطقة «أبو النخيل» خلف حديقة النسيم بولاية البركاء وسيتيح فرص عمل لأكثر من 2000 مواطن.

واضاف ان المشروع يعد اضافة مهمة للسياحة في سلطنة عمان الشقيقة موضحا ان المشروع الذي سيطلق عليه «مدينة النخيل» يشتمل على بيوت مستقلة على شاطئ الخليج العربي وشقق بمختلف المساحات تلبية لشرائح مختلفة من الزوار تتوسطها بحيرة صناعية.

واشاد المشعان بالتسهيلات التي تقدمها الحكومة العمانية للمستثمر الخليجي وبالخدمات التي تقدمها للقطاع السياحي اضافة الى توفيرها البيئة الاستثمارية المشجعة مشيرا إلى اهمية السياحة كصناعة يمكن ان يعول عليها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة.

يذكر ان «الارجان العالمية» هي شركة عقارية كويتية مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» ودخلت في السوق العقاري العماني منذ عام 2002 بعدة مشاريع تغطي مساحة 2.1 مليون متر مربع عن طريق التحالف مع مطورين عقاريين عمانيين.

«بيتك» يرعى مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة والبترول

رعى بيت التمويل الكويتي «بيتك» مشاريع التخرج الخاصة بطلبة كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت انطلاقا من حرصه على تشجيع المبادرات والإبداعات العلمية للشباب الكويتي عموما وطلبة كلية الهندسة والبترول خاصة، لما تمثله الكلية من اهمية لارتباطها باهم مصادر الدخل القومي والصناعة التي تحظى بتاريخ طويل في الكويت ولها دور اقتصادي وتنموي واجتماعي مؤثر في المنطقة وحول العالم ، كما ياتي الدعم ضمن مسؤولية «بيتك» في تطوير المجتمع ودفع حركة التنمية .

وبلغ عدد مشاريع التخرج التي رعاها «بيتك» 32 مشروعا ما يقارب دعم 114 طالبا وطالبة، تاكيدا من «بيتك» على اهمية هذه المشاريع في حياة الطلبة ومستقبلهم كونها احد المفاتيح المهمة للتخرج والانخراط في الحياة العملية بالاضافة إلى ما تمثله هذه المشاريع من قيمة ابتكارية واضافة عملية وعلمية على العديد من النظريات والابحاث والوسائل المستخدمة في مجالات الهندسة والبترول والصناعات المرتبطة بهما والمنتجات ذات العلاقة ، علاوة على ما يعتبره «بيتك» من ان الطلبة هم الركيزة الأساسية لحركة التنمية وتطوير ودعم مشاريعهم المختلفة في ضوء ما تنهض به كلية الهندسة والبترول وما تشمل من اقسام هامة تخدم النهضة والحركة التنموية في البلاد.

طلاب وطالبات كلية الهندسة والبترول مع موظفي «بيتك»

وسيتم عرض مشاريع التخرج من تاريخ 2013/12/31 حتى 2014/1/1 ما يتيح امكانية الاستفادة من مشاريع التخرج وتطبيق المميز منها عمليا، وتنمية افكار وبحوث تم طرحها والاستثمار بها بما ينسجم مع إستراتيجية « بيتك» التي تضع التنمية ركيزة أساسية في أولوياتها.

ويرى «بيتك» ان شريحة الطلبة والشباب ومخرجات المؤسسات التعليمية هي الثروة الحقيقية التي يجب التعويل عليها في قيادة حركة التنمية والتطوير، وهي التي تساهم في طرح افكار ورؤى جديدة ومشاريع مبتكرة يمكن ان تحول الى واقع عملي، كما يمكن ان تنهض بالاقتصاد المحلي على ايدي ابنائه من خلال الاستثمار فيهم ، وهو ما دأب «بيتك» على القيام به بشكل دائم ومتواصل ولشرائح متنوعة وعديدة من الباحثين وطلبة العلم .

«سوني» و«باناسونيك» تلغيان مشروع تطوير تكنولوجيا لأجهزة التلفزيون

«رويترز»: قالت سوني وباناسونيك أكبر شركتين يابانيتين للإلكترونيات الاستهلاكية امس إنهما ستنهيان مشروعا مشتركا لتطوير شاشات التلفزيون التي تعمل بتقنية أو.إل.إي.دي التي تتيح إنتاج أجهزة أنحف وأكثر سطوعا وللمنافسين الكوريين قصب السبق فيها.

وتقلص الشركتان أنشطتهما في مجال صناعة أجهزة التلفزيون بعد أن تكبدتا خسائر ثقيلة في السنوات الأخيرة وستحولان تركيزهما إلى الشاشات التقليدية بتقنية الكريستال السائل «ال.سي.دي» لإنتاج أجهزة التلفزيون فائقة الدقة «أربعة آلاف بكسل» والتي قال متحدثان باسم الشركتين إنها واعدة أكثر.

كانت سوني وباناسونيك تحالفتا في يونيو حزيران من العام الماضي بهدف تطوير تقنية تصلح للإنتاج واسع النطاق بنهاية 2013. لكن الشكوك أحاطت بفرص نجاح التحالف بعد أن أصبح واضحا أنه لن يحقق هدفه. وتستخدم سامسونج إلكترونيكس شاشات أو.ال.إي.دي «الصمام الثنائي العضوي الباعث للضوء» في الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحي لكنها باهظة التكلفة وغير مجدية اقتصاديا لاستخدامها في شاشات التلفزيون الأكبر حجما.

وقال المتحدثان إن الشاشات لم تحقق النمو الذي توقعته الشركتان اليابانيتان بادئ الأمر وإن من المستبعد أن تصبح مجدية اقتصاديا في المستقبل القريب. وعرضت الشركتان أجهزة تلفزيون مقاس 56 بورصة بتقنية أو.ال.إي.دي خلال معرض سي.إي.اس للإلكترونيات في يناير كانون الثاني. وقال المتحدثان إنهما ستواصلان تطوير التكنولوجيا لكن بشكل منفصل.

ولشركة إل.جي إلكترونيكس التي تعتبر صاحبة الريادة في هذه التكنولوجيا أجهزة تلفزيون تعمل بها في السوق لكنها أعلى ثمنا بكثير من تلفزيونات ال.سي.دي ولا تحقق مبيعات كبيرة. وتسوق سامسونج تلفزيونات أو.ال.إي.دي أيضا وتستخدم تقنية تسمح بدقة أعلى واستهلاك أقل للكهرباء بالمقارنة مع أجهزة ال.سي.دي